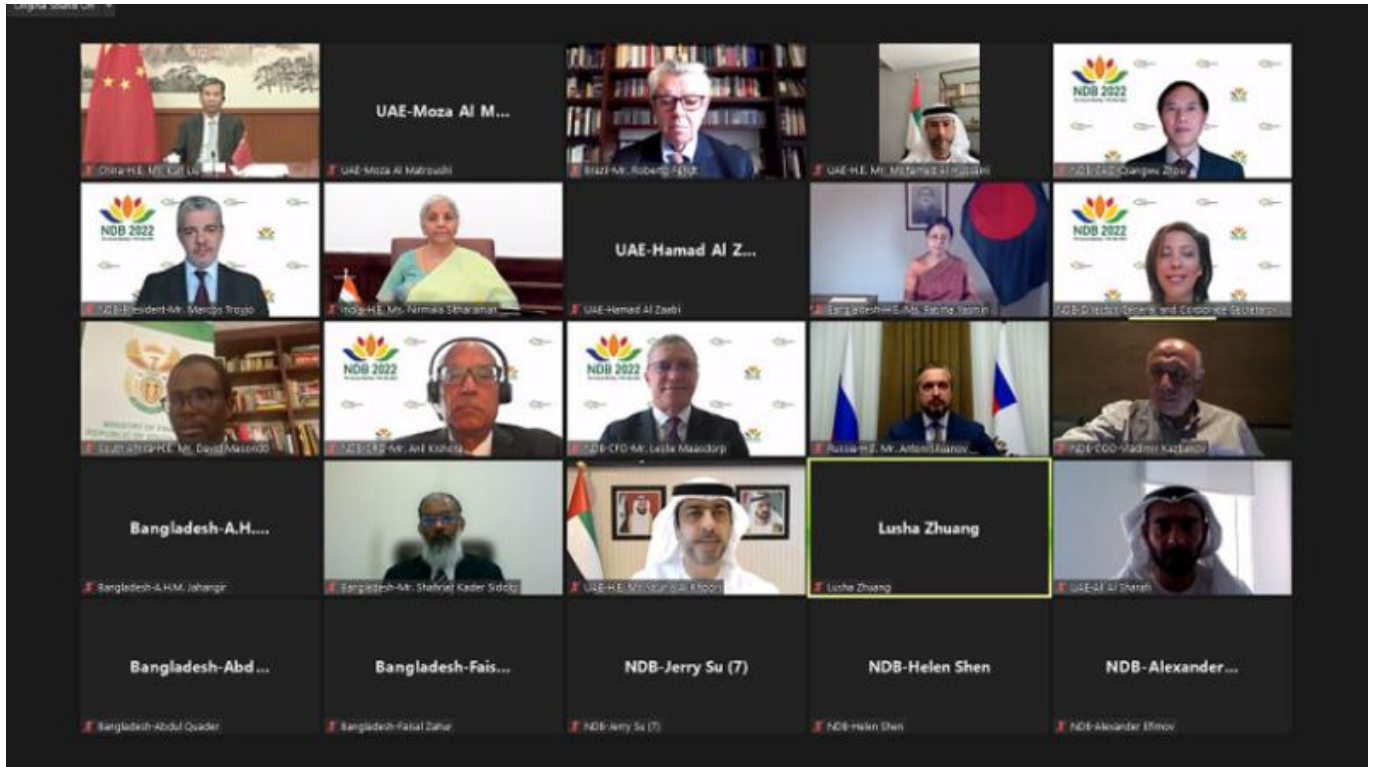


الحسيني: عدم اليقين والانتعاش غير المتكافئ خطر على النمو العالمي



أبوظبي: «الخليج»

شارك محمد بن هادي الحسيني وزير دولة للشؤون المالية، في الاجتماع السابع لمجلس محافظي بنك التنمية الجديد الذي عقد تحت شعار «بنك التنمية الجديد: تحقيق أقصى أثر إنمائي»؛ وذلك عبر (NDB) لدول مجموعة البريكس تقنيات الاتصال المرئي. وناقش الاجتماع إنجازات ونتائج البنك خلال دورته الاستراتيجية الأولى للسنوات 2017-2021، وسبل تحسين الأثر الإنمائي وترسيخ مكانة البنك الرائدة في دعم المشاريع التنموية وأهداف التنمية المستدامة حول العالم خاصة في دول الاقتصادات الناشئة والنامية. إضافة إلى اعتماد مجلس محافظي البنك استراتيجية الدورة القادمة للسنوات 2022-2026 والتي ستركز على تعزيز نشاطات البنك تجاه قطاعات أهداف التنمية المستدامة والاستثمار في أسواق ناشئة جديدة.

تعزيز التعاون

وخلال مداخلته في الاجتماع، توجه محمد بن هادي الحسيني بالشكر لماركوس ترويكو رئيس بنك التنمية الجديد لدول البريكس، مؤكداً أهمية هذا الاجتماع باعتباره منصة مهمة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء لمواصلة دعم وتمويل مشاريع البنية التحتية، ومشاريع التنمية المستدامة في دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية. وقال: «يشرفني أن أشارك معكم اليوم في هذا الاجتماع؛ وذلك للمرة الأولى منذ اعتماد دولة الإمارات عضواً في بنك التنمية الجديد لدول البريكس. ونحن حريصون على دعم كافة الجهود التي يبذلها البنك في سبيل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وفقاً للخطط الاستراتيجية المعتمدة للبنك».

الانتعاش الاقتصادي

وأشار إلى أن العديد من دول العالم تسير حالياً في الطريق الصحيح للتعافي من تداعيات «كوفيد-19»، سواء من الناحية الاقتصادية أم الصحية. موضحاً أن أوجه عدم اليقين، واستمرار الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ بين مختلف دول العالم، يشكلان مخاطر على نمو الاقتصاد العالمي. وقال: «يواجه تطوير أعمال الاستثمار في مشاريع الاستدامة تحديات نتيجة الأزمات التي يمر به العالم اليوم، كما تشهد الاستثمارات في البنية التحتية تباطؤاً في العديد من الاقتصادات، نتيجة محدودية الحيز المالي. وبالتالي، فإن جهودنا المستمرة لتمويل مشاريع البنى التحتية ومشاريع التنمية المستدامة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى».

التضخم

وأوضح أن جائحة كوفيد-19 تسببت باضطرابات كبيرة في الاقتصاد العالمي، مسببة ارتفاعاً حاداً مستمراً في التضخم، وعدم تطابق في عمليات العرض والطلب في مختلف الأسواق، خاصة سوق السلع الأساسية. وقال: «نعتقد أن الموائمة والسعي الجاد إلى تحقيق التكامل مع جدول أعمال التنمية المستدامة العالمية، يعزز من قدرتنا على المساهمة بقدر أكبر في تحقيق تعافٍ قوي ومستدام للاقتصاد العالمي».